تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - الصين نموذجا -

Implementation of the United Nations Convention against Corruption - China as a model -

شرقي محمود [1]، مالكي إبتسام [2]

[1] جامعة لونيسي علي – البليدة 2 ، chergui.mahmoud@gmail.com

[2] جامعة لونيسي علي – البليدة 2 ، malkiibtissem2017@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/15 تاريخ القبول: 2020/10/10 تاريخ النشر: 2022/10/15

ملخص:

يلقى موضوع مكافحة الفساد اهتماما دوليا كبيرا، ممّا يساهم في تعزيز الاحترام الإلزامي للقوانين العالمية، المتفق عليها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولهذا يهدف مقالنا إلى تحليل التجربة الصينية في مكافحة هذه الظاهرة المستعصية، من أجل الاستفادة من إجراءات المكافحة والوقاية، خاصة وأن الجزائر منذ حراك فيفري 2019 تخضع لتدابير صارمة، للقضاء على الفساد في القطاعات الاقتصادية والسياسية والإدارية.

توصّلنا من خلال مقالنا، إلى أن تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا يتعارض مع خصوصية دساتير الدول الأعضاء، بدليل تكييف الصين لهذه المواد مع خصوصية دستورها، من أجل محاربة الفساد بجميع مستوياته، حتى على مستوى القيادات العليا داخل السلطة الحاكمة.

كلمات مفتاحية: الصين.، الفساد.، مكافحة. الفساد.، الأمم. المتحدة.، اتفاقية. دولية.

Abstract:

Combatting corruption is a worldwide issue. It this receives an international attention which leads to the obligatory respect of universal agreed laws within the framework of the United Nations' fight against corruption. Our study aims at analysing the Chinese experience

in the fight against this phenomenon and benefiting procedures of prevention especially that Algeria, since the manifestations of Feb.2019, has undergone measures to eradicate corruption in the economical, political, and administrative sectors.

We've concluded that the application of the articles of the UN convention against corruption does not contradict the specificity of the member states' constitution like China which has adapted these articles to combat corruption in all its levels.

***Keywords**: China; corruption; Combatting corruption; the United Nations; international agreement.*

1- المؤلف المرسل: مالكي إبتسام، **الإيميل:** malkiibtissem2017@gmail.com

مقدمة :

يعد الفساد ظاهرة لا تقتصر على مجال واحد أو قطاع معين من القطاعات، بل أصبحت صوره تتعدد وتختلف ليأخذ أشكالاً كثيرة، تصبّ كلها في هدف واحد، ألا وهو تحقيق المصالح الذاتية بشتى الطرق والوسائل غير المشروعة، ممّا يُؤدّي إلى تعطيل المؤسّسات والقطاعات الحيوية للدول عن تأدية وظائفها على الوجه الصحيح.

كما أنّ الفساد ظاهرة قديمة تفشت بين الشعوب والدول، حيث عانت وتضررت منها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتّى القيمية، من خلال استغلال الموظفين لوظائفهم في كل القطاعات من أجل خدمة مصالحهم الشخصية، وهذا منافٍ لقانون العمل وأخلاقيات المهنة، ويؤثر سلبا على رشادة السياسات العامة للدول.

أمّا هيئة الأمم المتحدة - والتي لها دورا كبيرا في مكافحة الفساد – فقد أعطت أهمّية لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك من خلال الاتفاقية المنعقدة من طرف الجمعية العامّة سنة 2003، والتي كانت خصيصاً تنص على قوانين تجرّم هذه الظاهرة، وكذا خطورتها على المجتمعات والدول، ولا ننسى خطورتها على القوانين في حد ذاتها، لأن المفسدين يتحايلون عليها بالدرجة الأولى، وبذلك تفقد هيبتها في احلال النظام والصّرامة والشفافية داخل المؤسسات والدول.

ولا يهمّ فعلاً على حسب رأي الاقتصاديين وعلماء الاجتماع إن كان الفساد ظاهرةً أم سلوكاً، بقدر ما يهمّنا فعلاً وهو خطورة آثاره وتبعاته التي لم تترك مجالاً إلّا وتتفشى فيه، وتتسبّبُ له في خللٍ على مستوى هيئاته ووحداته الداخلية ممّا يؤدّي إلى تعطيله عن أداء وظائفه أداءً واضحاً وِفق ما ينصّ عليه القانون.

كما أنّ الفساد يمسّ كافّة الدول دون تمييز، فلا الدول المتقدمة استطاعت وضع حد لانتشار هذه الانحرافات، ولا الدول النّامية تجتهد بجدّية للتقليص من الخسائر التي لحقت بمؤسساتها وهياكلها التنظيمية، هذا التعاظم للفساد أدّى إلى ضرورة مناقشة الظاهرة على المستوى الدولي، حيث جعلت هيئة الأمم المتحدة هذا الموضوع ضمن اهتماماتها من خلال اتفاقية مكافحة الفساد والوقاية منه لسنة 2003.

وتطبيقا لما تنص عليه اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اخترنا نموذجاً يعمل على تطبيق هذه الاتفاقية والمتمثل في التجربة الصينية، وما تحققه من إنجازات ملموسة عن طريق تطبيق قرارات الاتفاقية من إصلاحات وتدابير، هذا ما دفعنا لطرح الاشكالية الآتية: **ما هي الإجراءات والعقوبات التي تسعى الصين من خلالها الى مكافحة الفساد، في إطار تطبيق اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟** وللتفصيل أكثر في الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؟
- فيما تتمثل جرائم الفساد التي تنص عليها الاتفاقية؟

- كيف استطاعت الصين تكييف مواد اتفاقية الأمم المتحدة مع دستورها؟
- ماهي الإجراءات والتدابير التي تنتهجها الصين لمكافحة ظاهرة الفساد؟

فرضيات الدراسة:

- كلّما تستطيع الصين تكييف دستورها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كلّما يعزّز ذلك عملياً منَ الحد منْ توسّع الفساد.
- يمكن لأداء الصين أن يكون نموذجاً مناسباً لمكافحة الفساد، مادامت تعمل وفق اتفاقية الأمم المتحدة في هذا المجال.

أهداف الدراسة: في مقالنا هذا، سنتطرق إلى تحديد النقاط الآتية:

تحديد مجال الدراسة يبدأ من انضمام الصين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الى الوقت الحاضر ومازال سريان هذه الاتفاقية مادامت الصين تعمل على تطبيق بنودها، من أجل مكافحة الفساد.

- ابراز مفهوم الاتفاقية، شكلا ومضمونا، بالإضافة الى التطرق الى ما نصت عليه من أنواع جرائم الفساد، التي على الدول الأعضاء مكافحتها والوقاية منها.
- إدراك طريقة تكييف الصين لمواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع الدستور الصيني، بالنسبة للصين بما أننا قد اخترناها كنموذج للدراسة، فقد ركزنا على تعاملها مع بنود الاتفاقية والإجراءات التي اتخذتها لتطبيق أحسن لمكافحة ظاهرة الفساد.
- التطرق الى الإجراءات القانونية والقضائية التي طبقتها الصين بخصوص قضايا الفساد، وكيف تعاملت مع المفسدين في جميع القطاعات بما فيه القطاع السياسي من وزراء ونواب.
- وفي الأخير تهدف هذه الدراسة الى إعطاء نموذج ناجح من خلال تقييم التجربة الصينية في مجال مكافحة الفساد، ومنح توصيات تكون

كخلاصة تنتفع بها باقي البلدان التي تعاني من تفشي هذه الظاهرة الخطيرة وخاصّة الجزائر.

وقد اتبعنا خلال اجابتنا على الإشكالية المطروحة سابقا، المنهج الوصفي المناسب لوصف اتفاقية الأمم المتحدة، من حيث موادها التي نصت على مكافحة الفساد، بالإضافة الى المنهج التحليلي المناسب لتحليل بنود الاتفاقية، وتفسير السلوك الصيني المتبع في الالتزام بها، من خلال التكييف الذكي لموادها، مع خصوصية الدستور الصيني، دون الانتقاص من قيمة الاتفاقية.

1. مفهوم اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

1.1. تعريف الفساد:

يشكّل الفساد عقبة خطيرة أمام سيادة القانون والتنمية المستدامة، حيث أقرت الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، أن الفساد يعيق تطورها وتنميتها الاقتصادية، كما يزعزع ثقة الجمهور ويقوض الشرعية والشفافية ويحول دون سن قوانين عادلة وفعالة.[1] وفي ذلك أمثلة كثيرة حيث يكون الفساد عائقا لاغتنام الموارد المتاحة للدول واستغلالها أحسن استغلال، بطريقة عادلة تأخذ بعين الاعتبار جميع فئات المجتمع.

كما تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ما يُمثله الاجماع النسبي العالمي الوحيد المُلزم قانونيا لمكافحة الفساد، حيث أنّ سياق الاتفاقية البعيد المدى والطابع الإلزامي للكثير من أحكامها، يجعلها أداة فريدة لتطوير استجابة شامله لمشكلة عالمية، وظاهرة متشعِّبة ومستعصية الحل، وبما أنّه أصبح يُنظر لظاهرة الفساد، على أنها تهديد أمني عابرٌ للقارات، وذو نتائج مماثلة لظاهرة الإرهاب والمغذي في عدّة دول للجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال، أصبح من اللازم على الدّول إيجاد آليات ناجعة لمكافحته والتصدي لتداعياته على التنمية، في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2.1. تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

هي اتفاقية متعددة الأطراف، أُعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 من قبل قرار 4/58، حيث كان أول مقر لها من حيث فتح باب التوقيع عليها في: المكسيك، من 09 إلى 11 ديسمبر 2003، ثمّ بعدها تم التوقيع في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، تم توقيع 140 دولة على الاتفاقية، واعتبارا من 01 جانفي 2015 ضمّت الاتفاقية: 174 عضو[2].

تشمل الاتفاقية خمس مجالات رئيسية هي: التدابير الوقائية، والتجريم وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الموجودات، والمساعدة التقنية وتبادل المعلومات، كما تضمنت الاتفاقية على العديد من أشكال الفساد المختلفة، مثل الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال الوظائف، ومختلف أفعال الفساد في القطاع الخاص.[3]

احتوت ديباجة الاتفاقية على الكثير من المسائل، التي تُقلِقُ الدول الأطراف والتي على أساسها تم الانضمام الى الاتفاقية من أجل الوصول الى حلول مشتركة بوجود إلزامية القوانين الدولية، من بين هذه المسائل:

- خطورة تداعيات الفساد على استقرار المجتمعات وأمنها.
- تقويض قيم المؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية كالعدالة والنزاهة.
- الروابط القائمة بين الفساد ومختلف الجرائم، خاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية.
- الموجودات التي تمثل نسبة كبيرة من موارد الدول.
- اعتبارالفساد ظاهرة عبر وطنية،ث تمس كل المجتمعات والاقتصادات.
- المساعدة التقنية المدعِّمة للطاقات وبناء المؤسسات لتعزيز قدرة الدولة على مكافحة الفساد.

- اكتساب الثروة الشخصية بصورة غير شرعية يلحق أضرارا بالغة بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون.
- ضرورة التعاون الدولي لمكافحة الفساد بصورة فعّالة.[4]

2. أنواع جرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية:

وردت هذه الأنواع من جرائم الفساد في الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث سنتناول مواد الاتفاقية كما هي دون تعديل أو إنقاص، لأننا سنتطرق في المحور الموالي لكيفية تكييف مواد الاتفاقية المجرِّمة مع خصوصية القانون الصيني.

- **رشو الموظفين العموميين الوطنيين** (المادة 15):

هناك نوعين من رشو الموظفين:

- أولا: وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية.
- ثانيا: التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام به لدى أداء واجباته الرسمية. وهذا من أخطر الأنواع التي تعطّل الأداء الجيد للمؤسسات، وتُشكك في مصداقيتها من حيث انشار المحسوبية والبيروقراطية.

- **رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية:** (المادة 16)

القيام عمدا بوعد موظف عمومي أجنبي، أو موظف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو

غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو الامتناع عن القيام به لدى أداء واجباته الرسمية من أجل الحصول على منفعة تجارية أو أي مزية غير مستحقة أخرى أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية.

- **اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي:** (المادة 17):

تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم قيام موظف عمومي عمدا لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر باختلاس أو تبديد أي ممتلكات أو أموال أو أوراق مالية عمومية أو خصوصية أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها اليه بحكم موقعه أو تسريبها بشكل آخر. وهذا من شأنه الحفاظ على المال العام وبالتالي كسب ثقة المواطنين وضمان حقوقهم من النهب والاستغلال العشوائي.

- **المتاجرة بالنفوذ** (المادة 18): تجريم الأفعال التالية عند ارتكابها عمدا:

أ- وعد موظف عمومي أو أي شخص آخر بأي مزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحريض ذلك الموظف العمومي أو الشخص على استغلال نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة لصالح المحرض الأصلي على ذلك الفعل أو لصالح أي شخص آخر.

ب- قيام موظف عمومي أو أي شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف العمومي أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية تابعة للدولة الطرف على مزية غير مستحقة.[5] هذا ما يحدث في معظم الدول التي تعاني من الفساد، حيث يتم

استغلال النفوذ لمنح مزايا غير مستحقة لغير أصحابها وهنا يحدث سوء توزيع الموارد وفق المحسوبية والرشوة.

- **إساءة استغلال الوظائف** (المادة 19):

تعمّد موظف عمومي إساءة استغلال وظائفه أو موقعه، أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر، مما يشكل انتهاكا للقوانين.

- **الإثراء غير المشروع** (المادة 20):

تجريم تعمد موظف عمومي الاثراء غير المشروع، أي زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة بالرجوع الى دخله المشروع والمعلوم من قبل الهيئة المستخدمة.

- **الرشوة في القطاع الخاص** (المادة 21):

تجريم الأفعال التالية عندما ترتكب عمدا أثناء مزاولة أنشطة مالية أو تجارية.

أ. وعد أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل لديه بأي صفة، بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما أو يمتنع عن القيام به، مما يشكل إخلالا بواجباته.[6]

ب. التماس أي شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص أو يعمل لديه بأي صفة أو قبوله، بشكل مباشر أو غير مباشر مزية غير مستحقة، سواء لصالح الشخص نفسه أو لصالح شخص آخر، لكي يقوم ذلك الشخص بفعل ما، مما يشكل إخلالا بواجباته.

- **اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص** (المادة 22):

تعمد شخص يدير كيانا تابعا للقطاع الخاص، أو يعمل فيه بأية صفة، أثناء مزاولة نشاط اقتصادي أو مالي أو تجاري اختلاس الممتلكات أو أموال أو أوراق مالية خصوصية أو أية أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه.

- **غسل العائدات الاجرامية** (المادة 23):

إبدال الممتلكات أو إحالتها مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه مصدر تلك الممتلكات غير المشروعة أو مساعدة أي شخص كان له يد في ارتكاب الجرم الأصلي على الإفلات من العواقب القانونية لفعلته.

- **الاخفاء** (المادة 24):

- عند القيام عمدا بإخفاء ممتلكات أو مواصلة الاحتفاظ بها، مع العلم بأنها متأتية من أفعال مُجرّمة.
- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات او مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها مع العلم أنها عائدات إجرامية.

- **إعاقة سير العدالة** (المادة 21):

عند القيام عمدا باستخدام القوة البدنية، او التهديد او الترهيب أو الوعد بمزية غير مستحقة، أو منحها للتحريض على الادلاء بشهادة زور، أو التدخل في الادلاء بالشهادة، أو تقديم أدلة في إجراءات تتعلق بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا لهذه الاتفاقية.[7]

3. تكييف مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مع الدستور الصيني:

1.3. توقيع الصين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تعتبر الصين دولة قوية، بحكم مقوماتها الطبيعية والبشرية وخاصة الاقتصادية والعسكرية، وبحكم مكانتها الإقليمية في قارة آسيا ومكانتها الدولية في النظام الدولي ككُل، لكنها مع ذلك لم تسلم من انتشار ظاهرة الفساد، في مختلف مجالاتها وقطاعاتها الحيوية، مما أثر على جودة أداء هذه المؤسسات، وعليه فقد كانت الصين من الدول السبّاقة الى تبني اتفاقية الأمم المتحدة، بما انها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في هيئة الأمم المتحدة، وبما أنها معنية أيضا بضرورة مكافحة هذه الظاهرة المستعصية.

قامت الصين بتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في 10 ديسمبر 2003، وصادقت عليها في 13 جانفي 2006 ، ودخلت حيز النفاذ في 12 فيفري 2006 وفقا للمادة 68 (2) منها، تبدي الصين اهتماما كبيرا حول اتفاقية الأمم المتحدة، بدليل الحرص على تنفيذها، من خلال تعديل قانون الإجراءات الجنائية، حيث أصدرت مجموعة من التفسيرات القضائية، وجسّدت في ممارساتها القانونية والقضائية، جميع تلك المقتضيات الرئيسية التي تم تحديدها والاتفاق عليها في الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية.[8]

كما تبذل الصين مجهودات كبيرة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث جاء في بيان أصدرته اللجنة المركزية لفحص الانضباط بالحزب الشيوعي الصيني ووزارة الرقابة على موقعهما الرسمي على الانترنت، أنّ الصين تحقق إنجازات ملموسة في تعزيز وتنفيذ الاتفاقية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003، وتعتبر الصين هذه الاتفاقية أوّل وثيقة دولية ملزمة قانونيا لمكافحة الفساد، كما تنص على تجريم الفساد العابر للحدود، ودعت الى التعاون الدولي، واسترداد الأصول كما نصت على إجراءات وآليات لمكافحة الفساد، ويظهر الاهتمام الصيني بهذه الاتفاقية، من خلال :

- الاعتراف بها كأساس قانوني مُلزِم للتعاون الدولي.
- وضع نظام قانوني اشتراكي بخصائص صينية.
- إقامة هيئات مكافحة الفساد: كالمكتب الوطني لمنع الفساد في الصين.
- سن قوانين لمكافحة غسيل الأموال.
- إنشاء آلية تنسيق عاملة، لمنع المشتبه فيهم من الهرب خارج الصين.[9]

2.3 تكييف بنود الاتفاقية مع الدستور الصيني:

- **الرشوة والمتاجرة بالنفوذ** (التي قمنا بالتطرق إليها سابقا من خلال مواد الاتفاقية 15،16،18،21)، تُجرِّم الصين رشو الموظفين العموميين في القانون

الجنائي الصيني وقد ورد ذلك في المواد الآتية:

- المادتين 389 و390: اصدار الأحكام والعقوبات الخاصة بالرشو.
- المادة 391: رشو الكيانات.
- المادة 392: الوسطاء في عملية الرشو.
- المادة 393: رشو الكيانات للغير.

تُجرّم الارتشاء المواد التالية من القانون الجنائي الصيني:

- المادة 383: اصدار الأحكام والعقوبات الخاصة بالاختلاس.
- المادة 385: ارتشاء الموظفين العموميين.
- المادة 386: عقوبات الارتشاء والعقوبات المشددة على التماس الرشوة.[10]
- المادة 387: ارتشاء الكيانات.
- المادة 164 من القانون الجنائي: تُجرِّم الصين رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية الأجنبية، لكنها لا تُجرِّم ارتشاءهم ولا تفرض عليهم عقوبة إلاّ إذا كانت مبالغ الرشوة ضخمة نسبيا.
- المادة 390: تجريم المتاجرة بالنفوذ.
- المادتين 163 و164: تُجرّمان الرشو والارتشاء في القطاع الخاص.

- **غسل الأموال والاخفاء** (المادتين 23 و24) من اتفاقية الأمم المتحدة تجسدها المادتين191 و312 من القانون الجنائي الصيني، تُجرِّمُ غسل الأموال والاخفاء، المادة 191: غسل عائدات الاختلاس والرشوة بالأخص.

لا تُجرم الصين غسل الأموال الذاتي كجريمة منفصلة، ولكن يُنظر في فعل الغسل الذاتي عند إصدار الحكم بشأن الجريمة الأصلية.

- **الاختلاس، إساءة استغلال الوظائف، الاثراء غير المشروع** (المواد 17، 19، 20 و22) من الاتفاقية:

- المادة 382: تُجرِّمُ جرائم الاختلاس التي يقوم بها الموظفون العموميون بما في ذلك من تسريب للممتلكات.

- المادة 383: تُحدّد العقوبات الخاصة بالجريمة الواردة في المادة 382.
- المادة 384: تورد حُكما منفصلا فيما يتعلق بتبديد الأموال العمومية.
- المادة 271: تُجرّمُ اختلاس الأموال والابدال الاجرامي للممتلكات في القطاع الخاص، عندما تكون النسبة ضخمة.
- المادة 397: تُجرّم إساءة استغلال الوظائف، لكن بشرط أن يكون مرتكب الجريمة قد تسبب في خسائر فادحة للأموال والممتلكات العمومية.
- المادة 395: تنُص على جُرم الاثراء غير المشروع.
- **إعاقة سير العدالة (المادة 25) من اتفاقية الأمم المتحدة**
- المادة 307: تُطبّق المادة 25 الفقرة (أ): رشو الشهود وعرقلة سير العدالة بأية وسيلة أخرى.
- المادة 277: تُطبّق المادة 25 الفقرة (ب) من الاتفاقية.[11]

4. الإجراءات القانونية والقضائية المطبقة من طرف الصين بخصوص قضايا الفساد:

1.4 أجهزة النيابة للدولة: وهي أجهزة رقابة قانونية للدولة، تنقسم الى أربعة مستويات:

- النيابة القاعدية.
- النيابة المتوسطة.
- النيابة العالية.
- النيابة العليا.

هذه الأخيرة، النيابة الشعبية الأولى، هي أعلى جهاز للنيابة في الدولة من مهامها الرئيسية ما يلي:

- تمثل الدولة في ممارسة حق النيابة مستقلة.
- مسئولة عن أعمال الدولة مباشرة أمام اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب.

- قيادة النيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات الشعبية الخاصة في القيام بالرقابة القانونية.
- ضمان وحدة قوانين الدولة وتنفيذها بصورة سليمة [12].

المسؤوليات الرئيسية للوحدات الوظيفية للنيابة الشعبية العليا:

- إدارة النيابة للسجون والموقوفين: هي المسئولة عن فحص قانونية تنفيذ الأجهزة القانونية للقانون.
- إدارة فحص القضايا المدنية والإدارية.
- إدارة فحص الشكاوى الجنائية.
- إدارة التقصير في العمل والاعتداء على الحقوق: تعمل على الاستجواب الأولي لجرائم تقصير العاملين في الأجهزة الحكومية في أداء أعمالهم وإساءة استخدام مناصبهم.
- إدارة الاتهامات، مركز النيابة الشعبية العليا لتلقي البلاغات عن الجرائم.
- إدارة منع ارتكاب جرائم المناصب: تقديم سياسة للوقاية من جرائم اختلاس الأموال والرشوة.
- إدارة التحقيق والمراقبة: مسؤولة عن ارشاد فحص أعمال المشتبه بهم في القضايا الجنائية التي تشمل قضايا الفساد من اختلاس أموال والرشوة والتقصير في العمل، وتعمل على التصريح بالقبض عليهم فوراً.
- إدارة الادعاء العام: تشمل قضايا اختلاس الأموال والرشوة والتقصير في العمل.
- المصلحة العامة لمكافحة الاختلاس والرشوة.[13]

2.4 لجنة فحص الانضباط:

تعمل لجنة فحص الانضباط تحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بالإضافة الى اللجان المحلية والقاعدية لفحص الانضباط للحزب والتي تكون تحت قيادة كل من لجان الحزب من المستويات نفسها واللجان الأعلى لفحص

الانضباط، حيث تزاول هذه اللجان على مختلف المستويات أعمالها في فحص الانضباط، في فترة مساوية لمدة خدمة اللجان الحزبية من المستويات نفسها.

تنتخب لجنة فحص الانضباط المركزية للحزب، لجنتها الدائمة وأمينها ونوابه، في اجتماع كامل، حيث تُرفع النتائج الى لجنة الحزب المركزية للمصادقة عليها، وبنفس الطريقة تُنتخب لجان فحص الانضباط المحلية على مختلف المستويات.[14]

تنص المادة 46 من دستور الحزب الشيوعي الصيني، على مهام ومسؤوليات لجان فحص الانضباط للحزب بكافة مستوياتها وهي كالآتي:

- الرقابة داخل الحزب.
- صيانة دستور الحزب.
- صيانة كل اللوائح والأنظمة داخل الحزب.
- فحص الأحوال الخاصة بتنفيذ خطوط الحزب ومبادئه وسياساته وقراراته.
- مُساعدة اللجان الحزبية على إدارة الحزب بانضباط وصرامة بصورة.
- تطوير أداء عمل الحزب.
- تنظيم وتنسيق الأعمال الخاصّة بمكافحة الفساد.
- المساءلة وفرض الانضباط.
- توعية أعضاء الحزب بواجبهم في الالتزام بالانضباط الحزبي.
- إصدار قرارات لازمة لصيانة الانضباط الحزبي.
- مراقبة الكوادر الحزبية القيادية أثناء أداء واجباتها وممارسة سلطتها.
- قبول ومعالجة الشكاوى والبلاغات من أعضاء الحزب العاديين.
- قبول وفحص المخالفات الخطيرة أو المعقدة نسبيا لدستور الحزب واللوائح الأخرى داخل الحزب.
- رفع التقارير حول المخالفات والقضايا الهامة جدًّا إلى لجان فحص الانضباط الأعلى[15].

عند تحليلنا لهذه المهام الموكلة للجان فحص الانضباط، نلاحظ أن الهدف الرئيسي، هو مكافحة الفساد من داخل الحزب في حد ذاته، لأن التجاوزات الإدارية والتلاعب بالقوانين واللوائح وكل جرائم الفساد، تنتشر بسرعة من أعلى هرم السلطة، حيث تتضاءل نسبة الرقابة وتقل المساءلة والمحاسبة، وهذا ما جعل الأمر مختلفا بالنسبة الصين، فما جدوى محاربة الفساد في المؤسسات الإدارية المحلية ومحاسبة الموظفين الإداريين البسطاء، إذا كان الفساد متفشي في أجهزة وقطاعات الدولة العليا؟

لذلك صرّح النائب العام للنيابة العامة الشعبية العليا، أنه قد خضع أكثر من 30 مسؤول على المستوى الوزاري أو أعلى، للتحقيق في قضايا فساد و سوء استخدام السلطة خلال السنوات الخمس الماضية، كما أجرت أجهزة النيابة العامة التي سبق التطرق إليها، تحقيقات مع قرابة 13 ألف مسؤول، بمستوى محافظ أو في رتبة أعلى، بسبب الجرائم المعنية منذ عام 2008، و بين التقرير في تلك الفترة، أن النيابة العامة قد قامت بتحويل 19000 راش إلى المحكمة، بينما قامت بالتحقيق مع 36900 مسؤول في هيئات تنفيذ القانون الإداري و 12894 موظفا قضائيا من أجل مكافحة الفساد القضائي.

فضلاً عن ذلك، قامت النيابة العامّة الشعبية العليا، بإنشاء خط ساخن وموقع شبكي ضد الفساد يشمل كل نطاق الدولة، وذلك من أجل جمع البلاغات والأدلة حول جرائم الفساد، كما عززت النيابة أعمالها في حماية المبلغين والشهود[16].

في 22 جويلية 2013 قامت هيئات النيابة العامة -التي أشرنا اليها سابقا- في كل أنحاء الصين، بالتحقيق مع 13842 شخص، فقط في النصف الأول من هذا العام، وذلك بسبب الاشتباه فيهم من حيث تورطهم في قضايا فساد، مسّت بالصالح العام وأضرت بمصالح المواطنين، كما حققت النيابات العامة في 9747 قضية اختلاس للمال العام، ورشوة بمبالغ ضخمة، تصل الى

حوالي 1.77 مليار يوان أي ما يعادل 287 مليون دولار أمريكي، حسب ما أدلى به مكتب مكافحة الفساد التابع للنيابة العامة الشعبية العليا في بيان له.

أما النيابة العامّة الشعبية العليا، التي سبق وأن تطرقنا إلى مهامها ومسؤوليتها في مكافحة الفساد، فقد قامت بحملة تستهدف فيها المخالفات في قطاع حيازة الأراضي، وهدم المنازل، ومشاريع الإسكان الميسر، والتعليم والتوظيف والخدمات الطبية والضمان الاجتماعي وحماية البيئة وسلامة الأغذية والأدوية، حيث ورد في البيان، أنّ نصف المشتبه بهم، أي بمعنى 7132 شخص، كانوا من المسؤولين أو العاملين في الأجهزة الإدارية على المستوى القاعدي[17].

منذ بدء اصلاحاتها في جميع المجالات والقطاعات، أيقنت الصين أنه لا مجال للتقدم والتطور الفعلي بوجود الفساد، وإلاّ لكانت كل تلك المجهودات تذهب سُدىً، وعليه زادت الصين في إجراءات الرقابة والملاحقة ومكافحة الفساد، حتى اعتبرتها بعض وسائل الاعلام أنها في فترة حرب ساخنة لاستئصال هذه الظاهرة وليس فقط مجرد المكافحة والوقاية.

منذ 2012 شنت الصين حملة تصفية قوية ضد المفسدين، فحققت مع 240 مسؤول في مناصب حساسة بالإدارة المركزية ومعاقبة 223 منهم، كما تم رفع خلال أربعة سنوات أكثر من 1,16مليون قضية فساد، والقيام بمعاقبة ما يقارب 1,2 مليون شخص، بسبب انتهاكات قواعد الحزب الشيوعي الصيني والحكومة.[18]

ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في مجالها الثالث الذي خصصته للتعاون الدولي، أطلقت الصين عمليات تصفية شاملة خارج البلاد، لتعقّب المسؤولين الهاربين، أسمت العمليتين "شبكة السماء" و "صيد الثعالب"، فاستطاعت حتى نهاية 2017 اعتقال 3051 هارب، وإعادة أكثر من 100 هارب من 90 دولة عبر مختلف أنحاء العالم، كما قامت الصين تطبيقا لاتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون الدولي من خلال اعتقال 43 شخص مدرج على اللائحة الحمراء للإنتربول.[19] هذا يدل على إصرار الصين في متابعة مجرمي الفساد، حتى خارج بلادها، لأنها تعرف يقينا أن رؤوس الفساد، لا توقفهم الحدود الجغرافية إذا تعلق الأمر بالسرقة و النهب و الرشوة و الافساد، بل العكس تماما، قد يجدون في ذلك حرية لهم في ممارسة أعمالهم غير المشروعة بعيدا عن الرقابة و المساءلة.

لذلك حرص الرئيس الصيني شي جين بينغ، حرصاً شديدا على الوصول بمكافحة الفساد إلى أبعد الحدود، مُسخّرا بذلك جميع إمكانيات الدولة المادية والبشرية والتقنيات التكنولوجية الحديثة، لتتبع انحرافات الموظفين العموميين ككل، سواء في أبسط مؤسسة إدارية وصولاً إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، ومعاقبتهم حسب مخالفاتهم، من أدنى عقوبة تبدأ بالاعتقال والمساءلة والتحقيق وصولًا إلى السجن المؤبد والإعدام في كثير من الحالات.

يعتبر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، أن مكافحة الفساد ليست مرهونة بزمن معين، حيث تتوقف العملية بانتهاء ولاية الرئيس، وإنما هي عملية مستمرة، لا تقبل التوقف أو التهاون في التعامل مع المفسدين، إنّ مكافحة الفساد مثلما يرى الرئيس بينغ، سياسة بعيدة المدى، تهدف إلى تأسيس حالة من التوافق العام على المستوى الوطني والشعبي والحزبي والسياسي والمؤسسي من أجل اقتلاع الفساد من جذوره، ليس عمليا فقط وإنما بتفعيل وتعزيز حُكم القانون، لبناء مجتمع ينعم بحياة رغيدة على كل المستويات، كما يهدف الرئيس الصيني من خلال حملته الشرسة على الفساد، إلى المحافظة على الانضباط داخل مؤسسات الحزب الحاكم، ومحاسبة المسؤولين المفسدين، والقادة الحزبيين الذين يشغلون مناصب حساسة ومهمة و ذلك من أجل الحفاظ على وحدة ومركزية قيادة الحزب، خاصة فيما يتعلق بصنع وتطبيق القرارات.[20]

الخاتمة:

في دراستنا هذه، تم التطرق الى فصل واحد من فصول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي تناول التجريم وانفاذ القوانين، وذلك لتعدد مجالات الموضوع، فقمنا بمحاولة معرفة إلى أي درجة استطاعت الصين، تكييف مواد الاتفاقية مع مواد دستورها، وكيف سعت الى مكافحة الفساد عن طريق تجريم أعمال الفساد وتنفيذ العقوبات الجنائية في حقهم، دون أن يردّ عنهم العقاب، مال ورشوة أو منصب وسلطة، فبدأ الإصلاح من قلب الحزب الحاكم دون مراعاة حساسية المناصب العليا لهؤلاء المفسدين والمتلاعبين بالنفوذ والسلطة.

كما أن تطبيق مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لا يتعارض مع خصوصية دساتير الدول الأعضاء، بدليل تكييف الصين لهذه المواد مع مواد دستورها، والحصول في النهاية الى نتيجة واحدة وهي محاربة الفساد والقضاء عليه كظاهرة تعيق التقدم والتطور الصيني، وقد تطرقنا الى كيفية تعامل الصين مع قضايا الفساد بجميع أنواعها، فوجدنا أنها بالفعل تشن حرباً على الفساد وليس مجرد مكافحة شكلية أو القيام بإجراءات عادية، لدرجة استنكار منظمات حقوق الانسان على الطريقة القاسية والمجحفة في حق هؤلاء المفسدين.

في الأخير توصلنا الى أن الصين لا تهمها الطريقة التي تعاقب بها المفسدين والمرتشين، مادامت تطبق قوانين اتفاقية مكافحة الفساد، ما يهمها هو النتيجة النهائية وهي استئصال الفساد من جذوره حتى وإن كانت داخل الحزب الحاكم، كما أن الصين لن تضحي بما وصلت اليه من تطور وازدهار، إذا تعلق الأمر بتعطيل رؤساء الفساد للمسيرة التنموية لها، ولابد من الرقابة والصرامة في التعامل مع قضايا الفساد ليكون المفسدين عبرة لأمثالهم داخل وخارج البلاد.

ومن خلال كل ما سبق، نرى أن الجزائر لابد لها من الاقتداء بالتجربة الصينية في محاربة الفساد، مع النظر في خصوصية الدستور الجزائري والاستناد الى الشريعة الإسلامية، فالصينيون يمتلكون عقيدة راسخة عبر

الأجيال، تمكّنهم من التحلي بأخلاقيات العمل وقدسيته، ونبذ التجاوزات اللاأخلاقية على مستوى الاطار المجتمعي وصولا الى النطاق الواسع للدولة ككل، وبما أن للجزائر علاقات دبلوماسية واقتصادية وحتى اجتماعية مع الصين، ارتأينا أن تكون هذه الدراسة بمثابة نموذج تحذو الجزائر حذوه، في التعامل بصرامة مع المفسدين ومحاسبة كل رؤوس الفساد دون تمييز، لأن الفساد إذا اختلط بالمال والسياسة أصبح أخطر وباء تعاني منه المجتمعات.

التهميش و الإحالات :

[1] الأمم المتحدة وسيادة القانون، **الفساد**، بدون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع: 10-10-2019، https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/governance/corruption/

[2] هيئة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، 2004، ص7.

[3] الموقع الرسمي لاتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم الاطلاع على الموقع : 09-10-2019 15:15 . https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/tools_and_publications/UN-convention-against-corruption.html

[4] هيئة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مرجع سابق الذكر، ص5.

[5] هيئة الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مرجع سابق الذكر، ص 17.

[6] المرجع نفسه، ص 17.

[7] المرجع نفسه، ص 17.

[8] هيئة الأمم المتحدة، **استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2016.

[9] **الصين تعمل على تنفيذ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**،09-10-2013، تاريخ الاطلاع: 12-10-2019 http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8419167.html

[10] هيئة الأمم المتحدة، **استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، مرجع سابق الذكر،ص3.

[11]المرجع نفسه، ص 4.

[12]الموقع الرسمي لأجهزة الدولة، **أجهزة النيابة للدولة**، تاريخ الاطلاع: 13-10-2019 06:34 م، http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/node_2079039.htm

[13] الموقع الرسمي لأجهزة الدولة، **المسؤوليات الرئيسية للوحدات الوظيفية للنيابة الشعبية العليا**، تاريخ الاطلاع: 13 -10- 2019 06:58 م، http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/txt/2003-08/01/content_2079960.htm

[14]النص الكامل لدستور الحزب الشيوعي الصيني، **أجهزة فحص الانضباط في الحزب**، الباب الثامن، 05-11-2017 تاريخ الاطلاع: 2019/10/13 03:11 م، http://arabic.china.org.cn/txt/2017-11/05/content_50052604_9.htm

[15]المرجع نفسه.

[16] **النائب العام الصيني: أكثر من 30 مسؤولا بمستوى وزير تحت التحقيق**، 10-03-2013 تاريخ الاطلاع:13-10-2019، 23:45، http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8161408.html

[17] **التحقيق مع أكثر من 13 ألف شخص في قضايا فساد في النصف الأول من العام**، 22-07-2013، تاريخ الاطلاع: 2019/10/13 10:40 م، http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8336219.html

[18]**مقالة خاصة: تقدير عربي لتجربة الحزب الشيوعي الصيني في مكافحة الفساد** ،21-09-2017، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14 07:04 ص، http://arabic.news.cn/2017-09/21/c_136626617.htm

[19]نفس المرجع، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14 02:06 م، http://arabic.news.cn/2017-09/21/c_136626617.htm

[20] هيفاء سعيد، **محاربة الفساد من قضية داخل الحزب إلى مشروع وطني**، 03-04-2018، تاريخ الاطلاع: 2019/10/14 06:03، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018ggkf/201805/t20180521_800130059.html

قائمة المراجع:

- هيئة الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2004)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك.
- هيئة الأمم المتحدة، استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2016)، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الأمم المتحدة وسيادة القانون، الفساد، (بدون تاريخ نشر)، https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/governance/corruption/ (تاريخ الاطلاع: 10-10-2019).
- الموقع الرسمي لاتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/tools_and_publications/UN-convention-against-corruption.html، (تاريخ الاطلاع: 09-10-2019).
- الموقع الرسمي لأجهزة الدولة، أجهزة النيابة للدولة، http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/node_2079039.htm (تاريخ الاطلاع: 13-10-2019).
- الموقع الرسمي لأجهزة الدولة، المسؤوليات الرئيسية للوحدات الوظيفية للنيابة الشعبية العليا، http://arabic.china.org.cn/china/archive/jigou/txt/2003-08/01/content_2079960.htm، (تاريخ الاطلاع: 13-10- 2019).
- الصين تعمل على تنفيذ معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، (2013)، http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8419167.html، (تاريخ الاطلاع: 12-10-2019).
- النص الكامل لدستور الحزب الشيوعي الصيني، أجهزة فحص الانضباط في الحزب، الباب الثامن، (2017)، http://arabic.china.org.cn/txt/2017-11/05/content_50052604_9.htm ، (تاريخ الاطلاع: 2019/10/13).

- النائب العام الصيني: أكثر من 30 مسؤولا بمستوى وزير تحت التحقيق، (2013)، http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8161408.html، (تاريخ الاطلاع:13-10-2019).
- التحقيق مع أكثر من 13 ألف شخص في قضايا فساد في النصف الأول من العام، (2013)، http://arabic.peopledaily.com.cn/31664/8336219.html، (تاريخ الاطلاع: 2019/10/13).
- مقالة خاصة: تقدير عربي لتجربة الحزب الشيوعي الصيني في مكافحة الفساد، (2017)، http://arabic.news.cn/2017-09/21/c_136626617.htm، (تاريخ الاطلاع: 2019/10/14).
- هيفاء سعيد، محاربة الفساد من قضية داخل الحزب إلى مشروع وطني، (2018)، http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/zt/2018ggkf/201805/t20180521_800130059.html، (تاريخ الاطلاع: 2019/10/14).